

19 ماي 2016

من وزير المالية
إلى

1431

الموضوع: حول النظام الجبائي للأرباح الموزعة لفائدة البنك الأوروبي
المرجع: مكتوباكم بتاريخ 28 أفريل و16 ماي 2016

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه معرفة هل يمكن عملا
بأحكام اتفاق التمويل الإطاري الخاص بإنجاز التعاون المالي والفني بعنوان البرنامج
المتوسطي "ميذا" والتمويلات الأخرى للبنك الأوروبي في البلدان المتوسطة
غير الأوروبية، إعفاء الأرباح التي توزعها شركتكم إلى "البنك
الأوروبي" بصفته مساهم في رأس مالها بنسبة 30%، مبينين أنكم تحولون المبالغ
مباشرة إلى مقر البنك بالكسمبورغ.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن الإعفاء المنصوص عليه بالفصل 8 من اتفاق التمويل
الإطاري المذكور وكذلك الفصلين 1 و3 من الملحق عدد II لنفس الاتفاق يطبق فقط على
الفوائد والمبالغ المستوجبة لفائدة البنك الأوروبي بعنوان المشاريع والعمليات التي
يمولها البنك سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وذلك شريطة:

- أن تكون العمليات أو المشاريع المذكورة منجزة بتونس أو لها على الأقل تبعات
عليها،
- أن يكون التمويل بطلب من حكومة الجمهورية التونسية أو بموافقتها.

وعليه، وباعتبار أن مساهمة البنك الأوروبي في رأس مال شركتكم لا
تستجيب لمقتضيات الملحق عدد II من الاتفاق المذكور أعلاه، فلا يمكن في الحالة الخاصة
إعفاء الأرباح التي توزعها شركتكم لفائدته، حيث تبقى الأرباح المذكورة خاضعة للخصم
من المورد طبقا لأحكام اتفاقية تقادي الأزواج الضريبي المبرمة بين تونس والكسمبورغ
بتاريخ 27 مارس 1996. ويستوجب الخصم من المورد المذكور بنسبة 5% المنصوص
عليها بالقانون العام باعتبارها أقل من النسبة المنصوص عليها بالاتفاقية المذكورة.

مع العلم أن تحويل المبالغ إلى الكسمبورغ، لا يستوجب الاستظهار بشهادة في تسوية
الوضعية الجبائية شريطة الإدلاء بما يثبت إنجاز الخصم حسب النسبة المذكورة أعلاه.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

المعاليمة العتامة
بشهادة
والسلام
أدبي